

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد محمد متروك العجارمة .

وعضوية القضاة السادة

يوسف الذيابات ، د. عيسى المومني ، محمود البطوش ، محمد البيرودي .

المميز ————— زة :

سلطة المياه .

وكيله المحامي علي عبد الحافظ بركات

المميز ضدها :

يسرى محمود علي العزام .

وكيلاها المحاميان سائد العزام وبلال العزام .

بتاريخ ٢٠١٦/٣/٦ خ قدم هذا التمييز للطعن في القرار الصادر

عن محكمة استئناف حقوق إربد في القضية رقم (٢٠١٥/١٨٢٥٠)

تاريخ ٢٠١٦/١/١٧ القاضي : (برد الاستئناف موضوعاً وتأيد القرار

المستأنف الصادر عن محكمة بداية حقوق إربد في الدعوى رقم (٢٠١٥/١١٦٠)

تاريخ ٢٠١٥/٩/١٧ المتضمن إلزام المدعى عليها سلطة المياه بدفع مبلغ

(١٧٣١٥) ديناراً و (١٥٦) فلساً للمدعية مع تضمين المدعى عليها الرسوم

والمصاريف ومبلغ ثمانمئة وثمانون ديناراً أتعاب محاماة والفائدة القانونية

السوية ومقدارها ٩% من مبلغ التعويض المحكوم به تحتسب بعد مرور شهر واحد

على اكتساب الحكم الدرجة القطعية) وتضمين المستأنف كافة الرسوم

والمصاريف ومبلغ (٤٤٠) ديناراً بدل أتعاب محاماة عن هذه المرحلة وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

- وللأسباب الواردة في لائحة التمييز طلب وكيل الممينة قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً .

القرار

بالتدقيق ق والمداولة نجد إن المدعية يسرى محمود علي العزام / المميز ضدها أقامت بتاريخ ٢٣/٨/٢٠١٥ الدعوى رقم (٢٠١٥/١١٦٠) لدى محكمة بداية حقوق إربد بمواجهة سلطة المياه بالتعويض عن الاستملاك الواقع على قطعة الأرض رقم (٨٢) حوض رقم (٣) من أراضي قرية المنشية وهي من نوع ميرري ومساحتها (٢١) دونماً و (١٠٨) م^٢.

واستكمل الاستملاك مراحلته القانونية .

نظرت محكمة البداية الدعوى وأصدرت بتاريخ ١٧/٩/٢٠١٥ حكمها المتضمن إلزام الجهة المدعى عليها بمبلغ (١٧٣١٥,١٥٦) ديناراً وتضمينها الرسوم والمصاريف و (٨٨٠) ديناراً أتعاب محاماة والفائدة القانونية حسب قانون الاستملاك .

لم تقبل المدعى عليها بالقرار المذكور .

حيث قررت محكمة استئناف إربد في القضية رقم (٢٠١٥/١٨٢٥٠) تاريخ

١٧/١/٢٠١٦ ما يلي :

رد الاستئناف موضوعاً وتأيد القرار المستأنف وتضمين المستأنفة كافة الرسوم والمصاريف عن هذه المرحلة ومبلغ (٤٤٠) ديناراً بدل أتعاب محاماة عن هذه المرحلة وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

لم تقبل المدعى عليها بالقرار الاستثنائي والمبلغ إليها بتاريخ ٢٠١٦/١/٣١ فطعنت فيه تمييزاً للأسباب الواردة بلائحة التمييز المقدمة بتاريخ ٢٠١٦/٣/٦ أي بعد مضي المدة القانونية المنصوص عليها في المادة (١/١٩١) من قانون أصول المحاكمات المدنية مما يجعل الطعن التمييزي مستوجباً الرد شكلاً .

هذا وتأسيساً على ما تقدم نقرر رد التمييز شكلاً وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ١ رمضان سنة ١٤٣٧ هـ الموافق ٢٠١٦/٦/٦ م .

برئاسة القاضي نائب الرئيس



عضو
نائب الرئيس

عضو
نائب الرئيس

عضو
نائب الرئيس



رئيس الديوان

دقق

ب. ع. ب.